الابعاد الاقتصادية للحكومة الالكترونية

م.د. خولة رشيج حسن
كلية الزراعة/ جامعة البصرة

المستخلص

يعد موضوع الحكومة الالكترونية من المواضيع المهمة والحديثة على الساحتين الدولية والإقليمية، فالحكومة الالكترونية او بمعنى وترجمة دقيقة لمصطلح E-Government الادارة الالكترونية هي منظومة الكترونية متكاملة تهدف الى تحويل العمل الاداري العادي من ادارة يدوية الى ادارة باستخدام الحاسوب وذلك بالاعتماد على نظم معلوماتية قوية تساعد على اتخاذ القرار الاداري بأسرع وقت واقل كلفة. ومن هذا المنطلق ولأهمية الموضوع وحداثته جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على هذا الموضوع بالبحث في ماهيته ومتطلباته ومن ثم ابعاده الاقتصادية.

وتنطلق الدراسة من فرضية مفادها **(ان للحكومة الالكترونية ابعاد اقتصادية على البلدان المختلفة التي تطبقها وعلى الاخص فيما يتعلق بالتجارة الالكترونية اذ ان هناك علاقة قوية بينهما والتي تتمثل في الاساليب الالكترونية وأبرزها تقنية المعلومات والاتصالات).**

Abstract

The subject of the e-government of important topics and modern international and regional arenas , the government electronic or sense and accurate translation of the term E-Government E-governance is the system integrated electronic aims to transform the administrative work normal administration handy to run using the computer , based on information systems strong help decision as soon as the administrative and less expensive . From this point to the importance of the subject and the novelty of this study was to shed light on the subject and what it looks in its requirements and then economic dimensions.

The study started from the premise that ((e-government that a significant impact on the economic level and related topics such as trade through electronic methods used e)) . Accordingly, this study has addressed the subject of research and analysis through a review of the concept of e-government , and these types of governments and objectives , and then highlight the requirements of e-government and economic deported .

مشكلة البحث:

تعاني اغلب البلدان من سوء الادارة نتيجة للفساد الاداري المستشري في اغلب اجهزة الدول وعلى الاخص الدول النامية وتعقد الاجراءات الروتينية التي لها اثار سلبية على مجمل العملية الادارية في الدولة فضلا عن الانعكاس السلبي على عملية الاستثمار بشكل خاص والتي تؤدي الى تراجع في عملية النمو الاقتصادي بشكل عام.

اهمية الدراسة ومنهجيتها:

تكمن اهمية الدراسة من الواقع والمستقبل المحتوم للتطورات الهائلة والسريعة في تقنية المعلومات وما يترتب عليها من انعكاسات كان ابرزها ظهور الحكومة الالكترونية التي باتت احد

المفاصل المهمة في الجهاز الاداري للدولة الحديثة.وقد انتهجت الدراسة الاسلوب الاستقرائي في تناول موضوع الحكومة الالكترونية.

اهداف الدراسة:

تحاول الدراسة الوصول الى مجموعة من الاهداف الاساسية الاتية:

١- ابراز مفردات الحكومة الالكترونية ومتطلباتها.

٢- تسليط الضوء على الابعاد الاقتصادية للحكومة الالكترونية.

وعلى ذلك فقد تناولت هذه الدراسة الموضوع بالبحث والتحليل من خلال استعراض مفهوم الحكومة الالكترونية،وأنواع هذه الحكومات وأهدافها، ومن ثم ابراز متطلبات الحكومة الالكترونية وابعادها الاقتصادية.

اولا /مفهوم الحكومة الالكترونية :

يشير مفهوم الحكومة الالكترونية الى استخدام المؤسسات الحكومية لتقنية المعلومات كوسيلة اتصال وتفاعل اساسية بطريقة نظامية من خلال استخدام وسائل الكترونية مثل الهاتف والفاكس والبريد الالكتروني والانترنت، بما يضمن زيادة سرعة تقديم الخدمات ورفع كفاءة وفاعلية المؤسسات الحكومية، وعليه تم تقسيم مفهوم الحكومة الالكترونية الى اربع مجاميع اساسية وكالاتي:

١- الحكومة الى المواطن: تركز هذه المجموعة على سهولة تقديم المؤسسات الحكومية للمواطنين، من خلال موقع حكومي على شبكة الانترنت يتيح لهم الحصول على خدمات بمستوى عال من الجودة، وتشمل هذه المجموعة الخدمات المالية والتعليمية وكافة المؤسسات التي تقدم خدمات ذات طابع اجتماعي للمواطنين.

٢- الحكومة الى الحكومة: تركز هذه المجموعة على ضرورة اشباع حاجة المؤسسات الحكومية الفرعية والرئيسية لما تحتاجه من معلومات، وبما يؤدي الى تحقيق الوقورات في الوقت والجهد والتكاليف، اذ تشمل هذه المجموعة المؤسسات المعنية بالتطور الاقتصادي والمؤسسات القانونية، فضلا عن المؤسسات المسوؤلة عن الموارد الطبيعية.

٣- الحكومة الى الاعمال: تشتمل هذه المجموعة على مختلف المواقع الهادفة لتقليل عبء الاعمال من خلال تجميع البيانات الوافية ذات الاستخدام المتعدد للمؤسسات المعنية بالتجارة والقطاع المصرفي، بما سيدعم تشجيع استخدام تقنية الاعمال الالكترونية من خلال وسائل الاتصال المختلفة.

٤- الكفاءة والفاعلية الداخلية: تهدف هذه المجموعة لتحقيق الاستخدام الامثل للتقنية الحديثة من خلال تخفيض التكاليف ورفع جودة الخدمات الحكومية باستخدام افضل التطبيقات الحكومية الحديثة مثل ادارة المعرفة، لرفع الكفاءة والفاعلية الداخلية للمؤسسات الحكومية وتقليل التأخير في العمل فضلا عن رفع درجات الرضا لدى العاملين في المؤسسات الحكومية.

لقد ظهر مصطلح التجارة الالكترونية E-Government في عام ١٩٩٢ في الولايات المتحدة الامريكية، لربط المواطن بمختلف اجهزة الحكومة للحصول على الخدمات الحكومية بأنواعها بشكل الي ومؤتمت، فضلا عن انجاز الحكومة ذاتها متخلف انشطتها باعتماد شبكات

الاتصالات والمعلومات، لخفض الكلف وتحسين الاداء وسرعة الانجاز وفاعلية التنفيذ، والاعتراف القانوني بالتوقيع الالكتروني الذي ينص على ان اية وثيقة او معلومة او مادة اخرى يراد تصديقها يجب ان يضاف اليها التوقيع الالكتروني بالطريقة التي تحددها الحكومة المركزية.

وان تعبير توقيع في جميع اشتقاقاته المختلفة وتعبيراته المتشابهة انما ترجع الى شخص، يقوم بكتابة توقيعه بيده او يضع اية علامة على اية وثيقة، وتستخدم المصارف التوقيع الالكتروني المبني على البطاقة الذكية والرمز السري للعميل، اذ يوقع العميل على عقد مع المصرف ينص على ان ادخال البطاقة مع الرمز السري في موزع الورقات النقدية، يعد توقيعا رقميا بمثابة التوقيع اليدوي لصاحب البطاقة، الذي لا يمكن له ان يتنكر لعمليات السحب الالي التي تتم عن طريق هذا الرمز الذي يمثل تصديق وتوثيق للعمليات الحسابية عبر شاشة الحاسوب، وتقوم الحكومة المختصة بتحديد ما يلي:

- ملء اية استمارة او طلب او اية وثيقة، من قبل اية ادارة او سلطة او هيئة او مؤسسة تتبع للحكومة او تخضع لرقابتها.
- اصار او منح اية شهادة او رخصة او موافقة بالطريقة المناسبة.
- استلام او دفع الاموال بالطريقة المناسبة.
- تحديد الطريقة والصيغة التي تنشا بها السجلات الالكترونية.
- تحديد الطريقة او المنهج الذي يحدد دفع رسوم او نفقات من اجل انشاء او اصدار او ملء اي سجل الكتروني.
- نشر القوانين والتنظيمات..الخ ..في الجريدة الرسمية الالكترونية.
- ان اي قانون او قرار او امر او تنظيم او اية ملاحظة او توضيح او اية مادة تنشر في الجريدة الرسمية، يجب ان تنشر في الجريدة الالكترونية الرسمية، كما انم تاريخ نشر القرار يجب ان يفسر على انه التاريخ الذي نشر به القرار اولا بأي من الشكلين الالكتروني والقانوني في السجل الالكتروني الامن،فإذا تم تطبيق اجرائية امن على السجل الالكتروني في نقطة معينة من الزمن، عندها يعد السجل سجلا الكترونيا امنا، اعتبارا من تلك النقطة، وتستند فكرة الحكومة الالكترونية على الركائز الاتية :-
- تجميع كافة الانشطة والخدمات المعلوماتية والتفاعلية والتبادلية في موضع واحد، يتمثل في موقع الحكومة الرسمي على الانترنت، في نشاط اشبه ما يكون بفكرة مجمعات الدوائر الحكومية .
- تحقيق حالة اتصال دائم بالجمهور ٢٤ ساعة في اليوم، ٧ ايام في الاسبوع، و ٣٦٥ يوم في السنة، مع القدرة على تامين كافة الاحتياجات الاستعلامية والخدمية للمواطن.
- تحقيق سرعة وفاعلية الربط والتنسيق والأداء والانجاز بين دوائر الحكومة ذاتها ولكل منها على حدة.
- تحقيق وفرة في الانفاق في كافة العناصر بما فيها تحقيق عوائد افضل من الانشطة ذات المحتوى التجاري.

وقد ركزت التجربة الامريكية على المشتريات الحكومية وعلى العلاقات التجارية بين قطاعات الحكومة ومؤسساتها، وبين الجمهور ومؤسسات الاعمال في القطاع الخاص، وهو ما يعكس العقلية الاقتصادية او الاستثمارية السائدة في امريكا، وكذلك التجربة الاوربية التي ركزت على العمل وعلى حماية وخدمة المستهلك، وان متطلبات نجاح الحكومة الالكترونية يجب ان يعتمد جوهريا على البناء الخلاص للحكومة الواقعية وعلى الاداء الخاص بالموظف الحكومي وعلى الثقة الخاصة بمجتمع المواطنين .

ومن اهم التعريفات المتعلقة بالحكومة الالكترونية يأتي تعريف البنك الدولي الذي يكاد ان يقدم مفهوما شاملا للحكومة الالكترونية ينص على ان الحكومة الالكترونية هي عملية استخدام المؤسسات الحكومية لتكنولوجيا المعلومات (مثل شبكة المعلومات العريضة،شبكة الانترنت، وأساليب الاتصال عبر الهاتف المحمول) والتي لديها القدرة على تغيير وتحويل العلاقات مع المواطنين ورجال الاعمال ومختلف المؤسسات الحكومية، وهذه التكنولوجيا يمكنها ان تخدم عددا كبيرا من الاهداف مثل: تقديم خدمات افضل للمواطنين، تحسين التعامل والتفاعل مع رجال الاعمال ومجتمع الصناعة، وتمكين المواطنين من الوصول للمعلومات مما يوفر مزيدا من الشفافية، او ادارة اكثر كفاءة للمؤسسات الحكومية، كما ان نتائج هذه التطبيقات يمكن ان تؤدي الى تحجيم الفساد وزيادة الشفافية وتعظيم العائد ككل او تخفيض النفقات وزيادة قناعة المواطن بدور المؤسسة الحكومية في حياته .

ان هذا التعريف الصادر عن منظمة دولية ربما يحتوي اهداف الحكومة الالكترونية نفسها، كما يمكن ايضا الاشارة الى تعريف الحكومة البريطانية للحكومة الالكترونية حيث تقول:ان الحكومة الالكترونية هي قيام المؤسسات الحكومية المحلية بتقديم خدمات عبر ادوات ووسائل الكترونية وتحتوي هذه الوسائل الالكترونية على خطوط اتصال هاتف او فاكس، او الانترنت سواء تم استخدامها من خلال حاسب شخصي او تلفزيون رقمي او هاتف او اي اداة اخرى.ان الوصول الالكتروني يمكن ان يكون مباشرا او عبر مراكز خدمة او يمكن ان تقدم الخدمة الى جمهور المواطنين الذين يفضلون القيام بإعمالهم بشكل مباشر او عبر الهاتف.

وهناك العديد من التعريفات التي ساقها الخبراء في هذا المجال ولكن يمكن لنا الاشارة الى ان تعريف الحكومة الالكترونية يرتبط دائما بوجود بنية اساسية من تكنولوجيا المعلومات ويمكن وصول كل او اغلب المواطنين اليها للحصول على خدمة حكومية، وتطور الامر الى ان تقدم هذه الخدمات ايضا الى قطاع رجال الاعمال وأيضا في ظل التحولات نحو الخصخصة، والتي اصبحت فيها بعض المؤسسات التي تم خصخصتها تقدم خدمات ايضا للمواطنين عبر وسائل الاتصال المتاحة.

ثانيا/انواع الحكومة الالكترونية وأهدافها:

هناك تقسيمان او تصنيفان شائعان للحكومة الالكترونية هما :

- تصنيف الحكومة على اساس مدى تفاعل المواطن مع خدماتها على الانترنت، او ما يعرف بالتصنيف التفاعلي، حيث يعتمد التقسيم على مدى التفاعلية في اداء الخدمة، بمعنى هل يقدم

الموقع مجرد بيانات عن اجراء الخدمة، ام انه يقدم نماذج تقديم الخدمة، ام انه يقدم الخدمة بالكامل.

- التصنيف على اساس من/ الى، حيث يعتمد التقسيم هنا على نوع الخدمة التي يقدمها الموقع وبالتحديد لمن، وهناك اربع انواع من الخدمات لمستفيدين محددين كالأتي:
- من الحكومة للمواطن: تقوم المؤسسات الحكومية في هذا الشكل باستهداف المواطنين من خلال عرض ما يهمهم من معلومات مهمة وخدمات مختلفة عن طريق مواقع الكترونية خاصة بالمؤسسة او من خلال بوابة حكومية مركزية ومن امثلتها موقع الحكومة المباشرة في بريطانيا (www.direct.gov.uk).
- من الحكومة الى مديري الاعمال: تقوم هنا المؤسسات الحكومية باستهداف القطاع الخاص باختلاف مؤسساته من خلال تسهيل الوصول الى المعلومات والخدمات المهمة للشركة، ويتم ذلك عادة" كما في النوع السابق من خلال موقع المؤسسة الحكومي او من خلال بوابة خاصة للتعاملات الحكومية مع القطاع الخاصاو من خلال البوابة الحكومية المركزية. ومن الامثلة في هذا النوع هو بوابة غرفة تجارة وصناعة عمان www.chamberoman.com() التي توفر الكثير من المعلومات المهمة للشركات الاخرى الموجودة حاليا وكذلك لجميع الشركات الاخرى الراغبة في اقامة اعمال تجارية في سلطنة عمان.
- من الحكومة الى الموظف: لم يتم استغلال وتطوير هذا النوع كثيرا في العالم، حيث تهدف تطبيقات هذا الجانب الى قيام المؤسسات الحكومية بادارة معاملاتها واتصالاتها بموظفيها باستخدام تقنية المعلومات. وعادة" ما يتم استغلال الشبكة الداخلية في المؤسسات الحكومية لتوفير المعلومات المهمة للموظفين على المستوى الشخصي كمعلومات الراتب والإجازات والدورات التدريبية، او على المستوى الوظيفي كعرض تقارير الاجتماعات وخطط الاقسام المختلفة وغيرها.
- من الحكومة الى الحكومة: يعتبر هذا النوع الاكثر تعقيدا من حيث استهدافه لدمج وتوحيد الخدمات والإجراءات والتعاملات الحكومية التي تتضمن اكثر من مؤسسة حكومية بمختلف تخصصاتها وبرمجياتها . وتأتي اهمية هذا النوع في كون الكثير من الخدمات الحكومية تستلزم مدخلات وموافقات من عدة دوائر حكومية مختلفة . كذلك فان هناك تعاملات مهمة تحدث يوميا فيما بين المؤسسات الحكومية بما يخص تنفيذ العديد من المشاريع المشتركة. ومن الامثلة على ذلك بوابة الولايات المتحدة الامريكية (www.usa.gov) .
- الحكومة الالكترونية باستخدام الهاتف المحمول: يعتبر هذا النوع من احدث الانواع السابقة حيث بدأ مع تطور تقنيات الاتصالات والشبكة اللاسلكية . يمكن ان نجد هذا النوع في جميع الانواع السابقة المذكورة، ويتميز بتوظيفه للأجهزة المحمولة كالهاتف النقال وأجهزة الحاسوب المحمولة للوصول للإفراد بطريقة سريعة وسهلة وأكثر تلائما لأنماط حياة الافراد المختلفة.ومن الامثلة على ذلك نظام حجز المركبات المطبق في سلطنة عمان .

- من قطاع الاعمال الى قطاع الاعمال: اي تقديم الخدمات من القطاع الخاص الى القطاع الخاص.
- من قطاع الاعمال الى المستهلك: اي يعني ايضا تقديم الخدمات من القطاع الخاص الى المستهلكين.

لقد اوضح تعريف البنك الدولي السابق بشكل لا يقبل الجدل الاهداف التي تسعى الدول من ورائها الى بناء الحكومات الالكترونية، وبشكل عام فقد ركزت كل التعريفات على ان الهدف الرئيسي هو تقديم الخدمات للمواطنين في ظل وجود بنية اساسية متطورة من تكنولوجيا المعلومات، كما يجب ان يتم تقديم هذه الخدمات بشكل قياسي ومستمر.

ان الهدف الرئيسي للحكومة الالكترونية هو تقديم الخدمات للمواطنين في شكل قياسي (اسرع، ادق، افضل، اقل وقتا) مع ضمان استمراريته وتطويره، ان ارتباط هذه المعايير بتقديم الخدمة يدفع المسؤلين الحكوميين الى البحث الدائم لتحسين الخدمة، وكذلك بيان مدى شفافية ومدى ادارة المعلومات بشكل كفء داخل المؤسسات الحكومية، وكيف يمكن تبسيط الاجراءات بالشكل الذي يمكن معها تقديمها الكترونيا.

بصفة عامة يمكن القول بان اهداف بناء الحكومات الالكترونية هي:

- تقديم الخدمات الحكومية للإفراد ومجتمع الاعمال بكافة اشكالها وبمستويات قياسية عالية الجودة والدقة.
- تبسيط الاجراءات في المؤسسات الحكومية بشكل يسمح بتقديمها الكترونيا.
- شفافية المعلومات وعرضها امام الافراد بحيث يمكن التعرف باستمرار على الاتجاهات الحكومية سواء في مجال تقديم الخدمات الحكومية او في الاخبار الحكومية المتعلقة بخدمات المواطنين.
- تحسين الاداء في مرافق الخدمات الحكومية بشكل عام.
- الوصول بالخدمات الحكومية الى اقصى المواقع الجغرافية داخل الدولة.

ان تحقيق هذه النتائج سوف يؤدي الى تحقيق مجموعة من النتائج على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، فعلى المستوى الاجتماعي سوف تصبح فرصة الفساد اقل، ولن تكون هناك ادنى فرصة ولو بمستويات ضئيلة لرشوة او غيرها من الظواهر الاجتماعية السلبية، كما سيؤدي ايضا الى ارتفاع قناعة المواطن بدور المؤسسة الحكومية في المجتمع، وأيضا الى تحجيم ما يعرف بمركزية الخدمة.

ثالثا/ مزايا ومتطلبات الحكومة الالكترونية:

تتميز الحكومة الالكترونية بكونها وسيلة لبناء اقتصاد قوي، تساهم في حل مشكلات اقتصادية، فضلا عن كونها وسيلة لتقديم خدمة اجتماعية تساهم في بناء مجتمع قوي ووسيلة تفاعل بأداء اعلى وكلف اقل واجتياز كل مظاهر التأخير والبطء من امكانية التحليل والمراجعة اليا وبشكل مؤتمت للأنشطة التي تتم على الموقع، وبخلاف ذلك ستكون وسيلة اعاقة ان لم يخطط لبنائها بالشكل المناسب وضمن رؤية واضحة، وبشكل اكثر تفصيلا يمكن ابراز مزايا الحكومة الالكترونية بالاتي:

- سرعة اداء الخدمات الحكومية: اذ ان استخدام الحاسب الالي ليحل محل النظام اليدوي التقليدي احدث تطور في تقديم الخدمة للجمهور حيث قلت الفترة الزمنية لأداء الخدمة ويعود ذلك الى سرعة تدفق المعلومات والبيانات من الحاسب الالي بخصوص الخدمة المطلوبة، ومن ثم القيام بها في وقت محدد قصير جدا.
- تخفيض التكاليف: من الملاحظ ان اداء الاعمال الادارية بالطريقة التقليدية يستهلك كميات كبيرة جدا من الورق والمستندات والأدوات الكتابية، هذا فضلا على انه يحتاج الى العرض على اكثر من موظف وذلك للإطلاع عليه والتوقيع بما يفيد وإحالته الى موظف اخر.
- اختصار الاجراءات الادارية: لا شك ان العمل الاداري التقليدي يتسم بالعديد من التعقيدات الادارية وذلك لأنه يحتاج في معظم الاحيان الى موافقة اكثر من جهة ادارية على العمل المطلوب، وللقضاء على البيروقراطية فانه بإتباع طريق الحكومة الالكترونية يمكن تبسيط الاجراءات، فمن خلال موظف واحد يمكن انهاء المعاملة المطلوبة وهذا من دون رجوع الموظف الى رؤسائه من اجل الحصول على موافقة، بل عليه فقط العودة الى قاعدة البيانات المعدة سلفا في ادارته، والتي تعد بمثابة تفويض للموظف.
- دقة الجودة والخدمة المقدمة: اذ يعتمد نظام الحكومة الالكترونية على حاسب الي، والذي تم امداده بالمعلومات والبيانات المتعلقة بجميع الخدمات، ومن ثم فانه لا وجه للخطأ في العمل المقدم عن طريق الاجهزة الالكترونية.
- القضاء على الفساد الاداري: لما كان نظام الحكومة الالكترونية يتضمن اتمام المعاملات بطريقة الكترونية، حيث يمكن لصاحب الخدمة من خلال الدخول الى الموقع الالكتروني الخاص بجهة الادارة تحديد الخدمة المطلوبة ومراحلها وإجراءاتها وتكلفتها المقررة للحصول عليها، ومن ثم فانه لا وجه لعلاقة مباشرة بين موظف وطالب الخدمة، ومن ثم تقل فرص انتشار جرائم الفساد من الرشوة وخلافه.

ان مشروع الحكومة الالكترونية يحتاج الى بيئة مناسبة لطبيعة عمله كي يتمكن من تنفيذ ما مطلوب منه وبالتالي تحقيق النجاح، فالحكومة الالكترونية تحتاج الى بيئة محيطة مناسبة تتفاعل مع كافة عناصرها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية لذلك فان مشروع الحكومة الالكترونية يحتاج الى المتطلبات التالية:

- حل المشكلات القائمة في الواقع الحقيقي قبل الانتقال الى البيئة الرقمية، ومنها مشاكل التوثيق القائمة في الحياة الواقعية، اذ ليس ثمة توثيق فاعل يضع كافة وثائق العمل الحكومي في موضعها الصحيح بالوقت المطلوب، فإذا ما كان هذا واقع العمل الحقيقي فان من الخطورة الاتجاه لبناء الحكومة الالكترونية قبل انهاء المشكلة القائمة في الواقع غير الالكتروني.
- حل مشكلات قانونية التبادلات التجارية وتوفير وسائلها التقنية والتنظيمية، ذلك ان جميع المبادلات التي تتعامل بالنقود يجب وضعها على الانترنت مثل امكانية دفع الفواتير والرسوم الحكومية المختلفة مباشرة على النت، وجعل هذه العملية بينية بمعنى انها تردد لتشمل كل من يقوم لأداء التعاملات مع المؤسسات الحكومية.

توفير البنى والاستراتيجيات المناسبة الكفيلة ببناء المجتمعات، فبناء المجتمعات يتطلب انشاء وسيط تفاعلي على الانترنت يقوم بتفعيل التواصل بين المؤسسات الحكومية وبينها وبين المواطنين وبينها وبين مزوديها، بحيث يتم توفير المعلومات بشكل مباشر عن حالة اية عملية تجارية ثم تأديتها في وقت سابق اضافة الى استخدام مؤتمرات الفيديو لتسهيل الاتصال بين المواطن والموظف الحكومي.

فضلا عن ذلك فان هناك متطلبات اخرى تتمثل بتوافر مستوى من التمويل بحيث يمكن تمويل الحكومة لإجراء صيانة دورية وتدريب للكوادر والموظفين والحفاظ على مستوى عال من تقديم الخدمات ومواكبة اي تطور يحصل في اطار التكنولوجيا والإدارة الالكترونية على مستوى العالم.فضلا عن توافر الامن الالكتروني والسرية الالكترونية على مستوى عال لحماية المعلومات الوطنية والشخصية ولحفظ الارشيف الالكتروني من اي عبث والتركيز على هذه النقطة لما لها من اهمية وخطورة على الامن القومي والشخصي للدولة والإفراد.

رابعا/ الابعاد الاقتصادية للحكومة الالكترونية:

تعد تطبيقات الحكومة الالكترونية من نتائج الثورة الرقمية والتي لها تأثيرات واضحة على النواحي الاقتصادية، حيث احدثت التكنولوجيا الرقمية تحولا" في الحياة الاقتصادية في مختلف دول العالم وبدون استثناء، وان هذا التحول يتسم بعدد من السمات تشمل ما يأتي:

- ان الثورة الرقمية اوجدت قطاعا" اقتصاديا لم يكن له وجود من قبل.
- يمثل راس المال الفكري الاهمية العظمى في الثورة الرقمية، حيث اصبحت صناعة البرمجيات هي الاساس لهذه الصناعة في مقابل تضاؤل اهمية المعدات الاخرى وبالتالي تضاؤل اهمية راس المال النقدي مما يساعد الدول الفقيرة على الدخول في هذه الصناعة .
- تعد الثورة الرقمية وسيلة لكثير من التحولات في قطاعات النشاط الاقتصادي.
- ان الناتج الاساسي لقطاع التقنية والتكنولوجيا هي المعلومات، حيث تتسم بخصائص فريدة عن اي نتاج اخر، فهي متاحة للعديد من الاستعمالات والمستعملين لها وبذلك تزداد قيمتها بتزايد استعمالاتها.

ان تطبيق مشروع الحكومة الالكترونية ينطوي على جملة من الاثار الاجتماعية والثقافية والقانونية والاقتصادية، تتمثل الاثار الاقتصادية منها في تسريع التطور الاقتصادي عن طريق فتح قطاعات استثمارية جديدة تتمثل في قطاع التقنيات المعلوماتية، وزيادة القدرات الحكومية على المساعدة والتواصل مع قطاع الاعمال الذي يعد شريك في الحكومة الالكترونية مما يحفزه لأداء عالي، وتحريك القوى العاملة على مستوى الدولة عن طريق ايجاد وظائف جديدة ودخول مهارات جديدة الى السوق وكذلك تخفيف اعباء التعاملات اليومية بين قطاع الحكومة والقطاع الخاص وبقية اطراف الخدمة، مما ينعكس على القطاع الاقتصادي للدولة.فضلا عن ذلك فان من شان تطبيق التحول الحكومي نحو العمل الالكتروني، دخول سلع جديدة الى السوق المحلي، وزيادة العوامل المحفزة للاقتصاد والتغيير في تركيبة ونوعية العمل المنتج، مما يعطي تأثيرا بارزا على مجمل المجال الاقتصادي.

ان تطبيق نظام الحكومة الالكترونية مرتبط وبشكل مباشر بالقوى العاملة اذ ان اداء الخدمات الالكترونية يؤدي الى تقليل عدد الموظفين الذين كانوا يعملون في الحكومة التقليدية وبمختلف المستويات، مع احداث تغيير كبير في هيكلية العمالة من حيث النوع والكم، مما يؤدي الى زيادة البطالة ولمواجهة ذلك ينبغي تحفيز العاملين على تنمية مهاراتهم بما يخدم الواقع الجديد الذي تتطلبه الحكومة الالكترونية، فالحكومة الالكترونية تحتاج الى مهارات ادارية وتكنولوجية وتسويقية واقتصادية، وان هذه المهارات متجددة ومتغيرة بشكل مستمر وذلك بالطبع يستوجب تنمية الموارد البشرية او راس المال البشري من اجل النهوض بإعمال الحكومة الالكترونية الجديدة . كما تساهم الحكومة الالكترونية في زيادة الاستثمار من خلال اتاحة تطبيقات التجارة الالكترونية* والذي ينعكس ايجابا على المشتريات الحكومية.ان استخدام التجارة الالكترونية من شانه ان يوسع امكانية السوق ودخل المبيعات الذي تولده بضائع وخدمات الشركات عن طريق زيادة نطاق زبائن جدد محتملين وساعات العمل، كما يتوقع من التجارة الالكترونية ان تقلل من نفقات الصفقات المرتبطة ببيع وشراء البضائع والخدمات وإدارة تكاليف الشركات عن طريق تقليص التكاليف الداخلة في امتلاك اسهم من خلال استخدام افضل الانظمة لضبط الاسهم والسلع، كما ان تحسين الشركات لنوعية الخدمة وتقليل الوقت المرتبط بها يساهم في جذب زبائن جدد او الحفاظ على زبائنها الاصليين لأطول مدة من الزمن. كما ان المزيد من البيانات الدقيقة حول التجارة الالكترونية سيتيح لصانعي السياسة تحليل لتأثير التجارة الالكترونية في اسواق العملة وتوزيع الدخل وبنى السوق ووظيفته، وهذا بالتأكيد سيشجع صانعي السياسة ورجال الاعمال على اتخاذ قرارات صائبة حول افضل تدابير السياسة العامة والاستثمارات الخاصة في القطاعات المرتبطة بالتجارة الالكترونية .

ومما لا شك فيه ان تطور التجارة الالكترونية يجعل الحكومة ايضا تتحول نحو تنظيم وممارسة عمليات الشراء والإعمال المالية الاخرى عن طريق شبكة الانترنت، وبالتالي ضمان وصول الاعلانات لجميع الشركات في نفس الوقت، وذلك باعتماد المواقع الالكترونية او البريد الالكتروني كأدوات للتواصل في هذا المجال.ويتميز نظام مشتريات الحكومة الالكترونية بكونه يمكن المؤسسات العامة من معالجة بيانات عدد كبير من الشركات بسهولة كبيرة، وبالتالي ضمان الاستخدام الامثل للأموال العامة من خلال المنافسة على نطاق واسع، وهذا بالطبع سيحتاج الى تغييرات قانونية ومؤسساتية وتنظيمية.

كما ينتج عن تطبيق الحكومة الالكترونية زيادة فاعلية التعاملات الحكومية فيما بين الوزارات والمصالح فيما بينها وبين المواطن.ان هدف المعاملات التي تتم بين المنظمات الحكومية يهدف الى التنسيق بين الاجهزة الحكومية المختلفة لأداء الاعمال بصورة متكاملة على كافة المستويات الادارية، كما تشمل العلاقة بين المنظمات المركزية والأجهزة المحلية، ومن امثلتها تبادل البيانات والمعلومات عن اللوائح والقوانين، ونظم العمل والإجراءات المتبعة في اداء الاعمال، ويتم الربط بين المنظمات الحكومية من خلال شبكة الانترنت وتحقيق التكامل في الخدمات التي تشترك فيها اكثر من جهة حكومية. وتعد مشاركة الافراد والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، عنصرا مهما في كافة مراحل العمل بالحكومة الالكترونية، ويعتقد البعض ان الحكومة الالكترونية تكافئ

المشاركة الجماهيرية وان قطاع الاستثمار ونظام الضرائب ستشكل القطاعات ذات الالولوية فيها.اضافة الى ما تقدم فان الحكومة الالكترونية تؤدي الى تقليص الاجراءات وتبادل المعلومات والوثائق بين الجهات ذات العلاقة.ومن شان ذلك ان يساهم في تفعيل العملية الادارية وبالتالي سرعة انجاز المعاملات وتقليل الكلفة فضلا عن تدعيم الشفافية .

الاستنتاجات:

- جاءت الحكومة الالكترونية نتيجة لتطورات متعددة في تكنولوجيا المعلومات وهي تؤدي مهام الحكومة التقليدية لكن من خلال النمط الالكتروني.
- يتطلب تطبيق هذا المشروع بيئة مؤاتية اجتماعية وقانونية وتكنولوجية تدعم قيامه.
- تعد الحكومة الالكترونية وسيلة لبناء اقتصاد قوي، وتساهم في حل المشكلات الاقتصادية، فضلا عن كونها وسيلة لتقديم خدمة اجتماعية تساهم في بناء مجتمع قوي ووسيلة تفاعل بأداء اعلى وكلف اقل كما انها تساهم في اجتياز كل مظاهر التأخير والبطء من امكانية التحليل والمراجعة اليا.
- ان تطبيق الحكومة الالكترونية تؤدي الى زيادة فاعلية التعاملات الحكومية فيما بين الوزارات المختلفة وفيما بينها وبين المواطن.
- يؤدي تطبيق الحكومة الالكترونية الى تغيير كبير في هيكلية العمالة من حيث النوع والكم، اذ تزيد البطالة نتيجة لتقليل عدد الموظفين الذين كانوا يعملون في الحكومة التقليدية وبمختلف المستويات، هذا من جانب ومن جانب اخر يساهم تطبيق الحكومة الالكترونية في تحريك القوى العاملة باتجاه معين عن طريق ايجاد وظائف جديدة ودخول مهارات جديدة الى السوق.
- ان استخدام التجارة الالكترونية يوسع امكانية السوق ودخل المبيعات الذي تولده بضائع وخدمات الشركات عن طريق عن طريق زيادة نطاق زبائن محتملين وساعات عمل.

التوصيات:

- ضرورة الاستثمار الفعال في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوفير بنية تحتية ملائمة لقيام الحكومة الالكترونية .
- توفير التشريعات اللازمة لتفعيل الحكومة الالكترونية وتنمية وتأهيل العنصر البشري الذي يتعامل مع الامور التقنية الناتجة عن الاستخدام الرقمي للمعلومات .
- العمل على ربط قطاعات الاعمال المختلفة في هذا المشروع والانخراط في الاقتصاد الرقمي نتيجة لما يوفره من سهولة وسرعة في اجراء التعاملات المحلية والدولية بأقل كلفة ممكنة وبجهد اقل.
- العمل على اعادة بناء الهياكل التنظيمية وتصميم الوظائف بشكل يلبي متطلبات التغيير الذي يحدثه استخدام الحكومة الالكترونية الجديدة.
- العمل على نشر الثقافة الالكترونية من خلال تدريس الحاسب الالي في المراحل الاولى لتعليم وبمختلف الاعمار والاعمال.

المصادر:

١- زينب شكري محمود نديم، الحكومة الالكترونية وسيلة للاتصال ومصدرا للخدمات : تصميم نظام مقترح لمديرية التقاعد العامة في بغداد، مجلة المنصور، بغداد، ٢٠٠٦،السنة ٦، العدد ٩.

٢- د. محمد ابراهيم التويجري ود. زين الدين محمد عبد الهادي، الحكومة الالكترونية في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الادارية، التقرير السنوي، جامعة الدول العربية، القاهرة، ٢٠٠٥ .

٣- بوابة الحكومة الالكترونية، مصر، ٢٠٠٦، متاح على الموقع الالكتروني: www.egypt.gov.eg

٤- د. عوض حاج علي احمد ود. عبد الامير خلف حسين، امنية المعلومات وتقنيات التشفير، الطبعة الاولى، الاردن، دار حامد للنشر، ٢٠٠٥.

٥- علي محمد عبد العزيز،تطبيقات الحكومة ألالكترونية دراسة ميدانية على ادارة الجنسية والإقامة بدبي،رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، قسم العلوم الادارية،الرياض، ٢٠٠٥، ص ٦٦.

٦-الحكومة الالكترونية..الاطار النظري، مجلة اتحاد المصارف العربية، لبنان، ٢٠٠٤، العدد ٢٨٣.

7- E-Governmebt.The world Bank Group in : www.world Bank Org/publicsector/ egov/ definition.htm

8- Investment in E- Government IT continues to grow in Western Europesay IDC.18-10-2004. On the internet www.publictechnology.net

٩-الحكومة الالكترونية. متاح على الموقع الالكتروني: www.informatics.gov.sa

١٠-د. ايمان عبد المحسن زكي، الحكومة الالكترونية..مدخل اداري متكامل، المنظمة العربية للتنمية الادارية،القاهرة، ٢٠٠٥.

11-Towards Digital Government , Journal Union of Arab Banks , N255.

١٢-هيئة تقنية المعلومات، الحكومة الالكترونية، متاح على الموقع الالكتروني: www.ita.gov.com

١٣- فتوح عيسى عمران، التجارة الالكترونية ..حاضرها ومستقبلها، مجلة المنصور، بغداد، ٢٠٠٤، المجلد ١،العدد ٧.

١٤- د. اخلاص باقر النجار، التجارة الالكترونية: الواقع، وافاق المستقبل،مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد جامعة الكوفة، ٢٠٠٥،السنة ١، العدد ٣.